



Investment aims, areas, and types and its risks

Mutaz Y. Abuagla

Kingdom of Saudi Arabia - Petro Najd

Corresponding Author Email: mtzabuagla72@gmail.com

In this research, we will discuss the objectives of investment, types, and risks, as investment is the main factor that controls the rate and size of economic growth on the one hand, and how this growth occurs on the other. Investment is of great importance in all economies, regardless of the nature of the prevailing economic systems, or the poverty or wealth of countries, whether developing or developed. The importance of investment lies in the fact that it achieves economic development and stability, as well as the development of available wealth in order to satisfy various needs. Investing as an economic and financial activity includes various goals, magazines and types, and it exposed it to many risks that may affect the achievement of its goals and the return from it.

Keywords: Investment, risks, economic growth, goals, economic

أهداف ومجالات الاستثمار وأنواعه ومخاطره

الخلاصة

في هذا البحث سنتطرق لأهداف الاستثمار ومجالاته وأنواعه ومخاطره، حيث يعتبر الاستثمار العامل الرئيسي الذي يتحكم في معدل النمو الاقتصادي وفي حجمه من ناحية، وفي كيفية حدوث هذا النمو من ناحية أخرى. ويحتل الاستثمار أهمية كبيرة في جميع الاقتصادات بغض النظر عن طبيعة الأنظمة الاقتصادية السائدة، أو فقر أو غنى البلدان سواء النامية أو المتقدمة. وتكمن أهمية الاستثمار في كونه يحقق التنمية والاستقرار الاقتصادي وكذا تنمية الثروات المتاحة من أجل إشباع الحاجات المختلفة. ويتضمن الاستثمار كمنشآت اقتصادية ومالي أهدافاً ومجالات وأنواعاً مختلفة، كما أنه عُرضه للعديد من المخاطر التي قد تؤثر على عدم تحقيقه لأهدافه والعائد منه.

الكلمات المفتاحية: الاستثمار ، المخاطر ، النمو الاقتصادي ، الأهداف ، الاقتصاد

المقدمة

يمثل الاستثمار ركيزة أساسية هامة في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة، وهو عنصر مهم من عناصر الانتاج الاربعه [1].

وللاستثمار أهدافاً عامه تتمثل في الآتي [2] :

أ- تحقيق العائد (أو الربح أو الدخل): مهما يكن نوع الاستثمار فمن الصعب أن نجد فرداً يوظف أمواله دون أن يكون هدفه تحقيق العائد أو الربح.

ب - تكوين الثروة وتنميتها : ويقوم هذا الهدف عندما يضحي الفرد بجزء من الاستهلاك الجاري على أمل تكوين الثروة في المستقبل وتنميتها.

ج- تأمين الحاجات المتوقعة وتوفير السيولة لمواجهة تلك الحاجات، وبذلك فإن المستثمر يسعى وراء تحقيق الدخل المستقبلي.

د- المحافظة على قيمة الموجودات : وعندها يسعى المستثمر إلي التنوع في مجالات استثماراته حتى لا تتخفص ثروته مع مرور الزمن بحكم عوامل ارتفاع الأسعار وتقلبها .

وقد تكون هذه الأهداف من أجل النفع العام (كالمشروعات العامة التي تقوم بها الدولة).

ومن الأهداف أيضاً:

- تحقيق عائد مناسب يساعد على استمرارية المشروع.

-المحافظة على قيمة الأصول الحقيقية.

-استمرارية الحصول على الدخل والعمل على زيادته.

-ضمان السيولة اللازمة.

-مواجهة احتمالات زيادة الطلب، ونمو الأسواق.

-الاستثمار بدافع التنمية الاقتصادية.

-توفر الموارد البشرية المتخصصة.

مجالات الاستثمار : يقصد بمجال الاستثمار نوع أو طبيعة النشاط الاقتصادي الذي سيوظف فيه المستثمر أمواله بقصد الحصول على عائد. وبهذا المفهوم فإن معنى مجالات الاستثمار أكثر شمولاً من معنى أداة الاستثمار . فإذا كنا نتحدث مثلاً عن استثمارات حقيقية أو استثمارات مالية، فإننا نتجه نحو مجال الاستثمار، أما إذا وجدنا مستثمراً يوظف أمواله في سوق العقار بينما يوظف مستثمر آخر أمواله في سوق العملات الأجنبية فإن تفكيرنا يتجه في هذه الحالة يتجه نحو أداة الاستثمار .

هنالك معياران لتبويب مجالات الاستثمار هما [3] :

1 -المعيار الجغرافي : يمكن تبويب الاستثمار بناءً على هذا المعيار الي استثمارات محلية واستثمارات خارجية. فالاستثمارات المحلية هي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق المحلية بغض النظر عن أداة الاستثمار المستعملة مثل العقارات والأوراق المالية والذهب والمشروعات التجارية وغيرها. أما الاستثمارات الخارجية فهي جميع الفرص المتاحة للاستثمار في السوق الأجنبية، مهما كانت أدوات الاستثمار المستعملة، وتتم هذه الاستثمارات أما بشكل مباشر أو غير مباشر .

2- المعيار النوعي : ويأخذ هذا المعيار نوع الأصل محل الاستثمار معياراً للتصنيف، وبناء عليه يمكن تصنيف الاستثمارات الي استثمارات:

أ- استثمارات حقيقية أو اقتصادية : يعتبر الاستثمار حقيقياً أو اقتصادياً متي ما وفر للمستثمر الحق في حيازة أصل حقيقي، ويقصد بالأصل الحقيقي كل أصل له قيمة اقتصادية في حد ذاته، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية اضافية تظهر على شكل سلعة، أو على شكل خدمة، والاستثمار في هذا المجال يؤدي إلى زيادة الدخل القومي مباشرة ويسهم في تكوين رأس المال الدولة، كالاستثمار في العقار والسلع والذهب.

ب- استثمارات مالية : وتعرف بأنها " شراء تكوين رأسمالي موجود "، وهذا يعني شراء حصة في رأس مال (سهم)، أو حصة في قرض (سند، أو شهادة ايداع، أو اذن خزينة)، تعطي مالكةا حق مطالبة بالأرباح أو الفوائد، وبالحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين.

أنواع ومخاطر الاستثمار:

- أنواع الاستثمار:

هناك أنواع متعددة للاستثمار طبقاً للهدف والغرض والوسائل، والعائد، والمخاطر، وهي : أ- استثمار حسب جنسية المستثمر (وطني- أهلي) [4]: ويعني توظيف الأموال في مختلف المجالات المتاحة للاستثمار في السوق المحلي بغض النظر عن الأداة الاستثمارية التي تم اختيارها للاستثمار، وقياساً على ذلك فإن الأموال التي قامت المؤسسات بتوظيفها داخل الوطن تعتبر من قبيل الاستثمارات المحلية ومهما كانت أداة الاستثمار المستخدمة مثل مشاريع، عملات أجنبية، أوراق مالية وغيرها. وبالتالي فان الاستثمار الوطني ينتمي إلى البلد الذي يقام فيه المشروع الاستثماري، ويتم تمويله من مصادر داخلية ويصنف إلى :

1. استثمار عام: يكون القائم عليه القطاع العام، أو الحكومة أو أحد المؤسسات أو الهيئات العامة بهدف دوافع عامة، مثل زيادة الرفاهية العامة، تخفيف حدة البطالة والاستقرار الاقتصادي، وزيادة معدل النمو. وهذا النوع من الاستثمار تموله الحكومة من الميزانية العامة أو عن طريق طرح سندات داخل الدولة أو خارجها بهدف الاقتراض من السوق المالية أو من الهيئات والمنظمات الدولية أو من الدول الأجنبية. وعادة ما تستغل الحكومة رؤوس الأموال تلك في استثمارات كبيرة كإنشاء محطات الطاقة أو الطرق والجسور والمستشفيات والمدارس ووسائل المواصلات وغيرها من مشروعات البنية الأساسية، وذلك لإضافة الجديد من المنتجات الإنتاجية أو الرأسمالية لرأس مال الدولة المتاح. وقد يكون استثمارات الحكومة على مستويين داخلي و خارجي.

2. استثمار خاص [5]: ويقوم به الأفراد والمشروعات الخاصة وتحكمه دوافع تعظيم الربح وتقوية المركز التنافسي للمشروع.

ب- الاستثمارات تصنف كالآتي:

1 -استثمارات أجنبية مباشرة : وهي عبارة عن تحويلات مالية ترد من الخارج في صورة نقدية بهدف إقامة مشروع إنتاجي،

أو خدمي في الأجل الطويل، ويشمل الاستثمار الأجنبي المباشر ما يلي :

-استثمار ثابت (مصانع - الآلات) .

-استثمار في المخزون (مواد خام- منتجات نهائية) .

-استثمارات عقارية .

2 -استثمارات أجنبية غير مباشرة وتكون في شكل قروض (أجنبية) أو شراء سندات حكومية خاصة أو شراء أسهم، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد لرؤوس الأموال .

إن للاستثمارات الأجنبية مجموعة من المزايا، كما أن لها عيوب أيضاً، ومن أهم مزاياها :

-تساهم في رفع المستوى التكنولوجي ودعم المهارات الادارية وزيادة الانتاج والدخل.

-تدخل على الدولة العملة الصعبة مما يؤدي الي انتعاش الاقتصاد الوطني.

-تؤدي الي التنافس بين الشركات المحلية والشركات الأجنبية.

-توفر العديد من السلع وكذلك فرص العمل .

-تحرك الأسواق المحلية وتنعشها.

ومن عيوبها:

تمتع الشركات الاجنبية الكبرى بقدرات مالية و تنظيمية عالية لا تتوفر للشركات الوطنية وبذلك تستطيع فرض توجهاتها الانتاجية و التشغيلية والتسويقية.

-كبر حجم الأموال المحولة للخارج(الأرباح) مما يؤثر سلباً على ميزان المدفوعات.

-التركيز على صناعات معينة دون مراعاة لخطط واستراتيجيات البلد المضيف.

ت- ومن حيث الشكل فان الاستثمار ينقسم (عيني- نقدي) [6] .

1 -الاستثمار العيني: هو استخدام السلع والخدمات في تكوين طاقة إنتاجية جديدة أو المحافظة على الطاقة الإنتاجية الموجودة أو تجديدها .

2 -الاستثمار النقدي: هو المقابل النقدي للاستثمار العيني معبراً عنه بالعملة المحلية أو الأجنبية .

ث- من حيث طول المدة وعمر الاستثمار : (قصير الأجل- متوسط الأجل - طويل الأجل) [7]: يستند تصنيف هذا الاستثمار إلي معايير أو أسس متعددة إذ يمكن أن تتباين وفق معيار الزمن، فهناك استثمارات طويلة ومتوسطة الأجل، نظراً إلي امتلاكها أدوات مالية متداولة في أسواق رأس المال، أو استثمارات قصيرة الأجل لامتلاكها أدوات متداولة في الأسواق النقدية.

1 -استثمار قصير الأجل : وهي الاستثمارات التي يتم إنجازها وجني عوائدها في مدة تمتاز بالقصر نسبياً، حيث تتراوح المدة بين سنة إلى سنتين، ونجد أن لهذا الصنف من الاستثمارات عدة أشكال، إلا أن الأكثر انتشاراً في الاستثمارات المالية، حيث نجد في هذا الصدد الودائع الزمنية لمدة أقل من سنتين، والتسهيلات الائتمانية القصيرة الأجل.

2 -استثمار متوسط الأجل : حيث يتم إنجاز هذا النوع من الاستثمارات في فترة لا تقل عن سنتين ولا تزيد عن سبع سنوات، ولهذه الاستثمارات عدة مجالات حيث نجد أن هذه الفئة هي الأكثر انتشاراً، مثل مؤسسات النقل، الاستثمار في السلع والخدمات .

3- استثمار طويل الأجل: هذا النوع من الاستثمارات يتم إنجازها في مدة عموماً تفوق بشكل عام سبع سنوات، وتشمل الأصول الرأسمالية والمشروعات الاقتصادية التي تنشأ لأجل تشغيلها والاستفادة منها لمدة طويلة نسبياً، كالمشاريع العقارية التي لا تؤسس لغرض البيع (عقارات الفنادق، المباني التابعة للمؤسسة نفسها) والمشاريع الانتاجية بمختلف أنواعها ومجالاتها. ويرى بعض الباحثين أن الاستثمار عندما يتجاوز السنتين إلى عشرة سنوات فأكثر فإنه يعتبر من الاستثمار طويل الأجل[8].

ج- استثمار حسب سرعة ظهور العائد (ذو العائد السريع- ذو العائد البطيء) .

ح- حسب طبيعة الاستثمار (مالي- بشري) : ويعرف الاستثمار المالي بأنه " شراء وتكوين رأس مالي موجود" وهذا يعني شراء حصة في رأس مال (سهم) أو حصة في قرض (سند أو شهادة إيداع أو إذن خزينة) تعطي مالكة حق مطالبة بالأرباح أو الفوائد وبالحقوق الأخرى التي تضمنها القوانين ذات العلاقة [3] .

خ- الاستثمار التلقائي- الاستثمار المحفز .

فالاستثمار التلقائي : هو الاستثمار الذي تقوم به الدولة دون اعتبار لما يدره من عائد مثل الاستثمارات الحكومية في البنية الأساسية، والصناعات الحربية [9] ، ومثل الاستثمارات الجديدة التي يقوم بها القطاع الخاص بدافع توقع تحقيق عائد مجزي. أما الاستثمار المحفز: فهو الاستثمار الإضافي الذي يضاف الي استثمارات قائمة أصلاً بتأثير من الطلب المتزايد على منتجاتها، وهو ما يعرف بالاستثمار المحفز بالطلب الكلي نتيجة للزيادة في الدخل القومي .

د- حسب الهدف من الاستثمار حيث يمكن تصنيف الاستثمارات من هذه الزاوية إلى استثمارات توسعية، إستراتيجية واستثمارات في مجال البحث والتطوير، وتوضيح ذلك كما يلي:

1 - استثمارات توسعية : حيث يكون الغرض من هذا النوع من الاستثمارات هو توسيع الطاقة الإنتاجية والبيعية للمؤسسة، بإدخال أو إضافة منتجات جديدة وزيادة الإنتاج من أجل توسيع المكانة أو الحصة السوقية وزيادة القدرة على المنافسة عن طريق خفض التكلفة الحدية للمنتجات.

2 -الاستثمارات الإستراتيجية: ينتج هذا النوع من الاستثمارات من نظرة إستراتيجية لدى المؤسسة ويتضمن هذا النوع من الاستثمارات الآتي [10] :

-تطوير أنواع جديدة من خطوط الإنتاج.

-اقتناء منتجات تكنولوجية غير متحكم فيها.

-اتحاد مع المؤسسات الأخرى وذلك في إطار عمليات التكامل الأفقي أو الرأسي.

-إنفاق حول بحوث التنمية والتطوير

3 - الاستثمار في مجال البحث والتطوير : هذا النوع من الاستثمارات يكتسب أهمية خاصة في المؤسسات الكبيرة الحجم، حيث تكون عرضة للمنافسة، ويهدف هذا الاستثمار أساسًا إلى تخفيض التكاليف وتحسين النوعية عبر الزمن وذلك عن طريق الاستخدام الكثيف لرأس المال وتطوير الجهاز الإنتاجي، وبالتالي القدرة على مواجهة المؤسسات المنافسة في مختلف الأسواق. يمكن الإشارة إلى أنه قد نجد أن استثمار معين يجمع بين عدة أنواع في نفس الوقت، كالاستثمارات التوسعية مثلا : فقد تؤدي أيضًا إلى تحقيق أغراض استراتيجية إلى جانب خدمة مجال البحث والتطوير.

ذ- من حيث نوع الأصل محل الاستثمار يصنف الاستثمار إلي :

1 - استثمارات حقيقية أو (اقتصادية) : يعتبر الاستثمار حقيقيا إذا تم توظيف الأموال في حياة أصول حقيقية، ويعرف الأصل الحقيقي بأنه كل أصل له قيمة اقتصادية، ويترتب على استخدامه منفعة اقتصادية إضافية تظهر على شكل سلعة أو خدمة تزيد من ثروة المستثمر ومن ثروة المجتمع، وذلك بما تخلفه من قيمة مضافة. والاستثمارات الحقيقية تشمل جميع أنواع الاستثمارات ما عدا الاستثمار في الأوراق المالية، ومن أمثلة ذلك، المشاريع الاقتصادية، العقارات، الذهب، السلع والخدمات، والاستثمار الحقيقي يؤدي إلى زيادة الدخل القومي مباشرة ويسهم في تكوين رأس المال في الدولة، لذلك يطلق على الاستثمارات الحقيقية

مصطلح استثمارات الأعمال أو المشروعات، ويكون عامل الأمان متوفر فيه بدرجة كبيرة، وهو ميزة نسبية للاستثمار الحقيقي، إلا أن المستثمر في هذا المجال يمكن أن يواجه مشاكل أخرى أهمها [10] :
أ- إن الأصول التي تتم فيها عملية الاستثمار ضعيفة السيولة.

ب- وجود نفقات غير مباشرة مرتفعة نسبياً مثل "تكاليف الصفقات المالية، النقل، التخزين .

ج- اختلاف درجة المخاطرة في الاستثمار الحقيقي من أصل لآخر مع الإشارة هنا إلى أن الأصول غير متجانسة مما يزيد في صعوبة التقييم.

2- الاستثمارات المالية [10]: وتشمل الاستثمار في سوق الأوراق المالية ويتمثل في حيازة المستثمر لأصل مالي غير حقيقي، يتخذ شكل حصة في رأس مال شركة "سهم أو سند"، ويمثل هذا الأصل المالي حقاً مالياً يكون لصاحبه الحق في المطالبة بالأرباح أو الفوائد بشكل قانوني، وهذا الحق يتمثل في الحصول على جزء من عائد الأصول الحقيقية للشركة المصدرة للورقة المالية.

أما عملية تداول الأوراق المالية في السوق الثانوي عموماً لا تنشأ عنها أية منفعة اقتصادية إضافية للنتائج القومي، رغم التغيير الحادث في أسعار هذه الأوراق، إلا إذا كان إصدار هذه الأسهم يهدف لتمويل عملية توسع لصالح مؤسسة معينة أو خلق مشروع جديد محتمل. فهنا تمثل مساهمة في خلق قيمة إضافية، وكما هو الحال في الأصول الحقيقية يوجد للأصول المالية مزايا وعيوب، لعل أهمها المخاطرة التي تصاحب الاستثمار فيها. لكن المزايا هنا تفوق العيوب إلى حد كبير، وهذا ما جعل الأسواق المالية أكثر مجالات الاستثمار استقطاباً لأموال المستثمرين أفراداً ومؤسسات [11] .

ر- حسب تكوين رأس المال الثابت:

حيث تصنف الاستثمارات حسب تكوين رأس المال الثابت إلى [12] :

- 1- تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة مباشرة في الطاقة الانتاجية: كإنشاء المباني السكنية، أو المصانع، أو استصلاح الأراضي.
- 2 - تكوين رأس مال ثابت يولد زيادة غير مباشرة في الطاقة الانتاجية: بمعنى أن تكوين هذا النوع من الاستثمار يساعد على توسيع الطاقة الانتاجية في الأنشطة الاقتصادية المختلفة التي تستفيد من هذه الأصول الراسمالية مثل الطرق والسدود والخزانات.
- 3 - تكوين رأس مال ثابت لا يولد زيادة مباشرة أو غير مباشرة في الطاقة الانتاجية: كالتماثيل والمتاحف .

مخاطر الاستثمار :

يتعرض المستثمر عموماً الي أنواع من المخاطر تتباين درجتها وقوتها وفقاً لنوع الاستثمار، وزمنه، وشكل الأداة الاستثمارية، والمخاطر في الدراسات المالية تشير إلي الوضع الذي يواجه فيه أكثر من احتمال قابل للوقوع [3]. وتعرف المخاطر بأنها التعرض لاحتمال الخسارة [13] .

وكذلك تعرف بأنها احتمال اختلاف العائد الفعلي من الاستثمار قياساً بالعائد المتوقع [2] .

ومخاطر الاستثمار هي عدم التأكد من تحقق العائد المتوقع من وراء الاستثمار، بل قد تمتد تلك المخاطر لتشمل المال المستثمر (رأس المال) بالإضافة إلي العائد المتوقع. ولما كان لكل نوع من أنواع الاستثمار عائد فإنه أيضاً لكل نوع من أنواع الاستثمار مخاطر، ولكن هذه المخاطر قد تكون كبيرة مرتفعة وقد تكون قليلة متدنية.

وعادة ما تقسم مخاطر الاستثمار إلي قسمين رئيسيين [2] :

- 1- المخاطر النظامية : هي المخاطر التي تتعلق بالنظام العام في الأسواق وحركتها والعوامل الطبيعية والعوامل السياسية وغيرها من العوامل، ومثل هذه العوامل لا تتعلق بنوع معين من الاستثمار، وإنما عندما تقع تصيب جميع مجالات وقطاعات الاستثمار.
- 2- المخاطر غير النظامية : وهي المخاطر التي تبقى بعد طرح المخاطر النظامية مثل التغيرات في أسعار الفائدة وتدهور العمليات الإنتاجية، ومثل هذه المخاطر عندما تقع تصيب مجال معين من الاستثمار ولا تصيب مجال آخر . وعموماً يمكن أن نعدد مخاطر الاستثمار فيما يلي [2] :
- أ- مخاطر العمل : وهي المخاطر التي قد تنتج عن الاستثمار في أدوات عائدة إلي مجال عمل معين، وقد يفشل هذا العمل وبالتالي لا تتحقق أهداف الاستثمار .
- ب- مخاطر السوق : وهي المخاطر التي قد تنتج عن التغير العكسي في أسعار أدوات الاستثمار المتعامل بها أو الضمانات العائدة لها نتيجة تقلب أوضاع السوق.
- ج- مخاطرة سعر الفائدة : وهي المخاطر التي قد تنتج عن الاستثمار في أسعار فائدة منخفضة إذا ما ارتفعت الفائدة بعد ذلك، أو المخاطر التي تنتج عن خسارة الفائدة المرتفعة إذا ما تم الاستثمار لأجل قصير.
- د- مخاطر القوة الشرائية للنقود : وهي المخاطر التي تنتج عن الارتفاع في المستوى العام للأسعار الذي يؤدي بدوره إلي الانخفاض في قيمة النقود معبراً عنها بالقوة الشرائية.
- هـ - المخاطر المالية : وهي المخاطر الناجمة عن عدم القدرة على تحويل الاستثمارات الي سيولة نقدية بأسعار معقولة.
- و- المخاطر الاجتماعية أو التنظيمية : وهي المخاطر التي تنجم عن التغيرات العكسية في الأنظمة الاجتماعية والتعليمات والقوانين التي يكون من شأنها التأثير على مجالات الاستثمار وأسعار وأدوات الاستثمار .
- ك- مخاطر إعادة الاستثمار : وتبرز هذه المخاطر اذا استرد المستثمر أمواله المستثمرة ولم تتح له فرصة لإعادة استثمارها على نفس مستوى العوائد التي كانت مستثمرة فيه.
- ز- مخاطر السيولة : وتبرز هذه المخاطر عندما يضطر المستثمر لبيع السندات التي يملكها لحاجته الي النقد الجاهز [3] .

المصادر

- [1] دريد كامل آل شبيب، الاستثمار والتحليل الاستثماري، (الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر، 2009م.
- [2] طاهر حيدر حردان، أساسيات الاستثمار، عمان: دار المستقبل للنشر، 2009م.
- [3] زياد رمضان، مبادئ الاستثمار الحقيقي والمالي، عمان: دار وائل للنشر، 1998م .
- [4] عبد الحميد البعلي ، المدخل لفقهاء البنوك الإسلامية، مكة المكرمة: الاتحاد الدولي للبنوك الإسلامية، 1983م.
- [5] علي لطفي، إدارة أزمة الاستثمارات في ضوء التكتلات الاقتصادية العالمية، مصر، دار الضيافة، 2007م.
- [6] رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، القاهرة المكتبة العصرية، 2007م.
- [7] عقيل جاسم، مدخل في تقييم المشروعات، القاهرة : دار حامد للنشر والتوزيع، 1999.
- [8] أوصاف علي، الأهمية النسبية لطرق التمويل المختلفة في النظام المصرفي خطة الاستثمار في البنوك الإسلامية، عمان: المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، 1990م.

- [9] عبد الفتاح قنديل، سلوى سليمان، الدخل القومي، القاهرة: جامعة القاهرة، 1985م.
- [10] عبد المعطي رضا أرضيد، حسين علي خربوش، الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق، عمان: دار الزهران للنشر، 1999م.
- [11] حسين عمر، الاستثمار والعولمة، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2000م.
- [12] عادل عبد الفضيل، الاحتياط ضد مخاطر الاستثمار في المصارف الإسلامية، القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2011م.
- [13] حمزة محمود، الاستثمار في الأوراق المالية، عمان: الوراق للنشر والتوزيع، 2001م.

References

- [1] Al-Shabib D K. Investment and investment analysis, (Jordan: Al Yazouri Scientific Publishing House, 2009.
- [2] Hardan T H. Fundamentals of investment, Oman: Dar Al Mostaqbal Publishing, 2009
- [3] Ramadan Z. Principles of Real and Financial Investment, Amman: Wael Publishing House, 1998.
- [4] Al-Baali A H. Entrance to the jurisprudence of Islamic banks, Makkah Al-Mukarramah: International Union of Islamic Banks, 1983.
- [5] Lotfi A. Managing the investment crisis in the light of global economic blocs, Egypt, the guesthouse, 2007.
- [6] Salam R A. The determinants of foreign direct investment in the era of globalization, Cairo, the modern library, 2007.
- [7] Jasim A. An introduction to project evaluation, Cairo Dar Hamid for Publishing and Distribution, 1999.
- [8] Ali A. The relative importance of the various financing methods in the banking system, the investment plan in Islamic banks, Amman: The Royal Academy for Islamic Civilization Research, 1990
- [9] Qandil A, Suleiman S. National income, Cairo: Cairo University, 1985.
- [10] Ardhid R, Kharbush H A. Investment and financing between theory and practice, Amman: Zahran Publishing House, 1999
- [11] Omar H. Investment and globalization, Cairo: Dar Al-Kitab Al-Hadith, 2000.
- [12] Abdul-Fadil A. Precaution against investment risks in Islamic banks, Cairo: University House of Thought, 2011.
- [13] Mahmoud H. Investing in Securities, Oman: Al-Warraaq for Publishing and Distribution, 2001.